النظام القانوني للعقد الاداري في العراق

م.د. فرقد عبود العارضي
جامعة القادسية

تعد فكرة العقد الاداري من الافكار الغامضة وغير المستقرة وخصوصا في دول القضاء المزدوج مثل فرنسا ومصر. حيث ان العقد الاداري عادة هو العقد الذي تبرمه الادارة بوصفها سلطة عامة مع احد اشخاص القانون العام او الخاص من اجل تسيير او تنظيم مرفق عام وبالتالي تقديم خدمة عامة للجمهور. فالعقد هنا هو من عقود القانون العام والقضاء الاداري هو المختص في المنازعات الناشئة عنه. الا ان الادارة قد تضطر الى ابرام عقد مع احد اشخاص القانون الخاص بوصفها شخصا عاديا وليس بوصفها سلطة عامة مما يؤدي الى اخضاع ذلك العقد الى القانون الخاص وبالتالي فان المنازعات الناشئة عنه تخضع للمحاكم العادية. وهنا تثور مشكلة تحديد الطبيعة القانونية للعقد هل يعد من العقود الادارية ام العادية؟ وقد جرت عدة محاولات تشريعية في فرنسا ومصر لحل هذه الاشكالية، الا ان الرأي القضائي كان معيار الفصل في اعتبار عقدا ما عقدا اداريا ام مدنيا. اما في العراق فان هذه المشكلة لم تثر من قبل وذلك لخضوع جميع العقود الى القانون المدني وبالتالي فان منازعاتها تخضع للمحاكم العادية. ومع انشاء مجلس الدولة العراقي عام 2017 وصيرورة العراق نهائيا من دول القضاء المزدوج فان الحاجة تبدو ضرورية وملحة الى اخضاع العقود الادارية الى القضاء الاداري العراقي المستقل، وهنا تبدو مشكلة البحث التي نحاول معالجتها من اجل مواكبة التطور الذي انتهجته دول القضاء المزدوج في هذا المجال.